

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وعن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/18)، والذي طلب فيه المجلس إليّ أن أطلع على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته (انظر S/2012/481، المرفق). ويتضمن التقرير تقييما للاتجاهات السياسية والأمنية الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية منذ صدور تقرير الأحيار المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/671)، وعرضا لآخر مستجدات التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي والجهود الجارية لمواجهة الخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة وما يحدثه من أثر.

ثانيا - التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

٢ - منذ صدور تقرير السابق، ظل يهيمن على منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تدهور الحالة العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى وازدياد تأثيرها على المنطقة، وتوسيع جماعة بوكو حرام لنطاق أنشطتها خارج الأراضي النيجيرية ليمتد إلى بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية، وخطر الإرهاب، علاوة على استمرار الشواغل المتعلقة بانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهذا المزيج من الأخطار يضر بالحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية.



ألف - التطورات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت دول وسط أفريقيا، كل على حدة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تلتزم وتشارك، على نحو كامل، في البحث عن حلول للأزمة المعقدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونوقشت الحالة في تلك الجمهورية خلال الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في نجامينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤ - وعلى الصعيد السياسي، دعت تشاد، بوصفها رئيسة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى عقد مؤتمر القمة الاستثنائي السادس للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير، الذي خصص لبحث الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأسفر مؤتمر القمة هذا عن استقالة رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية، ميشيل دجوتوديا، ورئيس الوزراء، نيكولا تيانغاييه، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبعد ذلك بمدة قصيرة، انتخب المجلس الانتقالي الوطني كاترين سامبا - بانزا رئيسة جديدة للدولة للمرحلة الانتقالية، ثم عُين لاحقا أندري نزاباباكي رئيسا جديدا للوزراء.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت في غابون، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفي أجواء هادئة وسلمية، انتخابات للمحافظات والبلديات أسفرت عن انتصار كاسح للحزب الديمقراطي الغابوني الحاكم. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عيّن الرئيس علي بونغو أونديمبا السيد دانييل أونو أونودو، أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الغابوني، رئيسا للوزراء ورئيسا جديدا للحكومة، وذلك خلفا للسيد رايون ندونغ سيمبا.

٦ - أما في تشاد، فأجري تعديل حكومي لحكومة رئيس الوزراء كالزوي باييمي دوييه، وذلك للمرة الرابعة منذ تعيينه في تشرين الثاني/نوفمبر. ثم جرى في شباط/فبراير أحدث تعديل حكومي قُلص فيه عدد أعضاء الحكومة من ٤٢ عضوا إلى ٢٧ عضوا (٢١ وزيرا و ٦ وزراء دولة) كما أُدمجت بعض الوزارات في وزارات أخرى. وكان هذا هو أكبر تقليص لعدد أعضاء الحكومة منذ أكثر من ١٠ سنوات.

٧ - وفي سان تومي وبرينسيبي، اندلعت اضطرابات في ١٢ شباط/فبراير في أعقاب رفض الحرس الرئاسي الانصياع لأوامر الالتحاق بالخدمة عند عودة الرئيس مانويل بينتو دا كوستا من سفره في مهمة رسمية. وأثارت استقالة رئيس أركان قوات الدفاع في ١٣ شباط/فبراير إشاعات باحتمال وقوع مؤامرة لزعزعة الحكم. وفيما بعد، نُزع فتيل الاضطرابات في

أعقاب مناقشات بادرت الحكومة ورئيس الوزراء ببدءها. ومن المتوقع تنظيم انتخابات تشريعية في وقت لاحق في هذا البلد في عام ٢٠١٤.

٨ - وقُبل طلب غينيا الاستوائية بالانضمام إلى جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في ٢٠ شباط/فبراير بعد أن أعلنت وقف العمل بعقوبة الإعدام. وسيُضفى الطابع الرسمي على قرار قبول غينيا الاستوائية ضمن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في مؤتمر قمة رؤساء الدول المتوقع عقده في تيمور - ليشتي في تموز/يوليه ٢٠١٤.

٩ - وشهدت الجهود المبذولة لتحقيق الاندماج الإقليمي وحرية الحركة داخل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تطورا جديدا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حيث أعادت غينيا الاستوائية النظر في قرارها حول تطبيق نظام حرية حركة الأشخاص في المنطقة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، رغم القرار السابق الذي كان قد اتخذته رؤساء دول تلك الجماعة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكانت غينيا الاستوائية قد بررت قرارها بخشيتها من أن يشكل نظام السفر دون تأشيرة خطرا على فرص العمل المتاحة لمواطنيها. وأعدت غابون أيضا النظر في قرار مماثل كانت قد أصدرته. أما باقي البلدان الأربعة في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، وجمهورية الكونغو)، فواصلت وضع الترتيبات لإلغاء التأشيرة فيما بينها بالنسبة لمواطنيها. وفي ١٢ آذار/مارس، في أعقاب مناقشات بين رئيس الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، الرئيس علي بونغو أوديمبا، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، السيد بيير موسى، تقرر نقل مقر تلك الجماعة من بانغي إلى ليرفيل نظرا للحالة الأمنية المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠ - ووفقا للبيانات التي أتاحتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، حققت بلدان وسط أفريقيا في عام ٢٠١٣ نموا بمعدل ٤,٣ في المائة، وهو ما يعكس تراجعاً بنسبة ١,٣ في المائة مقارنة بمعدل عام ٢٠١٢. ويُعزى هذا التراجع إلى ما سُجِّل من انخفاض في إنتاج النفط وركود في القطاع الزراعي في المنطقة. وانتعشت اقتصادات أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون، فيما انكمش اقتصادا تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسُجل نمو سلبي في جمهورية أفريقيا الوسطى (-١٤,٥ في المائة مقارنة بـ ٣,٩ في المائة) وغينيا الاستوائية (-١٢,١ في المائة مقارنة بـ ٩,٥ في المائة). وفي عام ٢٠١٤، يُتوقع أن تحقق اقتصادات وسط أفريقيا نمواً بمعدل ٦,٧ في المائة يحفزُهُ أساسا الطلب الكبير على النفط في الأسواق العالمية. ومع ذلك، يشكل استمرار الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى والشواغل الأمنية في

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عاملين قد يضران بالحالة الاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية عموماً في المستقبل.

باء - التطورات الأمنية

١١ - ما زالت الحالة الأمنية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تتضرر من جراء الأزمة المتواصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، ما زالت التطورات في منطقة الساحل والصحراء، ولا سيما في شمال شرق نيجيريا وليبيا وخليج غينيا، تبعث على القلق نظراً لتأثيرها المحتمل على استقرار دول وسط أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلقت عدة مبادرات على صعيد المنطقة دون الإقليمية وعلى الصعيد الثنائي بُغية تعزيز التعاون والتنسيق في مجال مراقبة الحدود حتى يتسنى التعامل مع الأخطار المتردية الناشئة عن الإرهاب والاتجار غير المشروع.

١٢ - واستمر تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي ترتبت عليه آثار أمنية متزايدة بالنسبة للبلدان المجاورة. وعقب القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تولت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى مهام بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي كانت تقودها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونشرت بوروندي ورواندا وغينيا الاستوائية قوات داخل بعثة الدعم الدولية خلال الفترة قيد الاستعراض، في حين سحبت تشاد، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، جنودها البالغ عددهم ٨٥٠ فرداً.

١٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وسعت جماعة بوكو حرام نطاق أنشطتها ليتجاوز الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا وتدخل إلى بعض البلدان في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ويشتهر في أن جماعة بوكو حرام نفذت ثلاث هجمات منسقة قرب الحدود بين نيجيريا والكاميرون، كما يُعتقد أنها مسؤولة عن اختطاف كاهنين إيطاليين وراهبة كندية في شمال الكاميرون في ٥ نيسان/أبريل. وأطلقت قوات الأمن الكاميرونية في ١٣ نيسان/أبريل النارَ على ثلاثة أشخاص يُشتبه في أنهم مقاتلون تابعون لجماعة بوكو حرام وأردتهم قتلى في أمشيدي بالقرب من الحدود النيجيرية. وأصيب موظفاً أمن في مركز تفتيش كاميروني بجروح في اليوم نفسه.

١٤ - وأدى الأثر الإقليمي المتزايد لأنشطة جماعة بوكو حرام وكذلك الخطر المتعاظم الذي يشكله الإرهاب والأنشطة غير المشروعة في وسط أفريقيا إلى تجدد الاهتمام بتعزيز الاتفاقات

الثنائية ودون الإقليمية الرامية إلى التصدي للتهديدات الأمنية التي يشكلها الإرهاب. وفي ١٧ و ١٨ آذار/مارس، اجتمع قادة دفاع وقادة عسكريون من هيئة حوض بحيرة تشاد التي يبلغ عدد أعضائها ستة (تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، وليبيا، والنيجر، ونيجيريا) في الكاميرون، واتفقوا على إنشاء فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي خولت لها سلطة مواجهة تهديدات المقاتلين. وعلاوة على ذلك، عقد كل من دوائر الجمارك النيجيرية وممثلين عن بنن وتشاد والكاميرون والنيجر اجتماعا طارئا في أبوجا، نيجيريا، في ٢٦ آذار/مارس، كان الهدف منه هو إنشاء منصة مشتركة للدوريات الحدودية من أجل مكافحة التهديد المتزايد الذي يشكله التمرد والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وقامت نيجيريا والكاميرون وتشاد أيضا بتعزيز التعاون على الصعيد الثنائي بغية ضمان تنسيق أفضل لمراقبة الحدود. وفي ٩ نيسان/أبريل، أعلن الجيش النيجيري أن قوات فرقة العمل المشتركة التي تقوم بدوريات في حوض بحيرة تشاد أحبطت محاولة ارتكبتها أشخاص يُشتبه في أنهم إرهابيون للهجوم على مجتمعات محلية في المنطقة، وجمعت الأسلحة والذخائر التي تركها الإرهابيون الفارون.

١٥ - وظلت الحالة في منطقة الساحل والصحراء تبعث على القلق في المنطقة دون الإقليمية. إذ تتيح الحدود التي يسهل اختراقها وهياكل الدولة الضعيفة في جميع أنحاء منطقة الساحل، علاوة على التحديات المحددة التي تواجهها ليبيا ومالي، بيئة مواتية لمزيد من الأنشطة غير المشروعة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية ولنشوء محتمل لعدم الاستقرار فيها. وفي ١٦ شباط/فبراير في نواكشوط، أنشأ رؤساء دول بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر "مجموعة البلدان الخمسة المنتمية إلى منطقة الساحل" التي تهدف إلى تعزيز التنسيق فيما بين دول الساحل بشأن المسائل المتعلقة بالمهاكل الأساسية والتنمية والأمن.

١٦ - ويظل كل من القرصنة، والسطو المسلح في البحر، والجريمة المنظمة، والصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه في منطقة خليج غينيا يشكل تهديدا للسلام، والأمن، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لكل من الدول الساحلية وغير الساحلية في منطقتي وسط وغرب أفريقيا دون الإقليميتين. وأضحى خليج غينيا الآن منطقة أفريقيا الأكثر تضررا من أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. وتقدر تكلفة القرصنة في خليج غينيا بسبب البضائع المسروقة ومتطلبات الأمن والتأمين بنحو بليون دولار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل نظام المنظمة البحرية الدولية العالمي المتكامل لمعلومات النقل البحري ١٧ حالة قرصنة وسطو مسلح في البحر في خليج غينيا، وقعت نسبة ٣٠ في المائة منها قبالة

ساحل جمهورية الكونغو. ومنذ مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في خليج غينيا، الذي عُقد في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أحرز تقدم في إنشاء مركز التنسيق الأقاليمي من خلال وضع خطة العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

١٧ - وظل الصيد غير المشروع شاغلا رئيسيا لعدة حكومات في وسط أفريقيا. ففي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وقعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اتفاقات من أجل تنفيذ أنشطة لمكافحة الصيد غير المشروع، وذلك مع ست وكالات هي: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والوكالة الغابونية للمتزهات الوطنية، والمؤسسة العالمية للحياة البرية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومؤسسة تحقيق العدالة في الحفاظ على البيئة، ومؤسسة أسبينال. وحضر رئيس غابون، علي بونغو أونديمبا، ورئيس تشاد، إدريس ديبي إتنو، مؤتمرا بشأن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية عُقد في لندن، في ١٣ شباط/فبراير. وفي ذلك الاجتماع، تعهد الرئيسان بونغو وديبي إتنو، إلى جانب زعيمى بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة، باحترام وقف اختياري عن بيع مخزونات بلدانهم من العاج لمدة ١٠ سنوات، سعيا منهم إلى حماية الفيلة. وفي تلك المناسبة، أصدر زعماء وسط أفريقيا وكذلك رؤساء الدول والمسؤولون الحكوميون الأفارقة الآخرون المشاركون في المؤتمر، إعلانا جددوا فيه التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال للقرارات والمقررات ذات الصلة المتعلقة باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وبالقضاء على السوق التي يتاجر فيها بمنتجات الأحياء البرية غير القانونية بغية تعزيز الأطر القانونية ذات الصلة ودعم تنمية سبل العيش المستدامة في المجتمعات المحلية المتضررة من الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

جيم - التطورات في المجال الإنساني وحقوق الإنسان

١٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية يشكلا مصدر قلق، ويعزى ذلك في جانب كبير منه إلى العنف الطائفي والغياب المستمر لسلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وما يترتب على ذلك من آثار إقليمية. ووثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١٤ العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاغتصاب، التي ارتكبتها المتمررون أو غيرهم من المقاتلين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٩ - وعقب الهجوم الذي شنته في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الجماعة المناهضة لبالاكا على مواقع ائتلاف سيليكاس السابق في بانغي، تدهورت الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تدهورا شديدا، وتميزت بوقوع تصعيد في العنف الطائفي، مما أدى إلى تشريد جديد للسكان. ونجم عن استهداف الميليشيات المناهضة لبالاكا والمتعاطفين معها

للمسلمين فراراً الآلاف من الأشخاص من جمهورية أفريقيا الوسطى، مما زاد بصورة كبيرة من أثر الأزمة على البلدان المجاورة. فحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، هرب أكثر من ٣٤٦ ٠٠٠ شخص من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة، منهم ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ شخص رحلوا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون شخص قد شردوا داخل البلد وخارجه.

٢٠ - وتواصل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية السعي جاهدة إلى إدارة العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الإقليمية لهذه الأزمة، معتمدة في ذلك على قدر محدود جدا من الوسائل والموارد. ونتيجة للحالة المتدهورة، يسرت تشاد والكاميرون إعادة ما يقدر بنحو ١١٠ ٠٠٠ شخص من رعاياهما إلى الوطن فيما طلبت بلدان أخرى المساعدة من الوكالات الدولية من أجل إعادة رعاياها إلى أوطانهم.

٢١ - ونجمت عن أنشطة جماعة بوكو حرام أيضا آثار إنسانية سلبية في وسط أفريقيا، ولا سيما في تشاد والكاميرون. ودفع القتال بين الجيش النيجيري وجماعة بوكو حرام ما يقدر بـ ٥٧ ٠٠٠ لاجئ ومهاجر عائد من أصل نيجيري، منهم أفراد يُشتبه في أنهم من المتمردين، إلى الهروب إلى تشاد والكاميرون والنيجر، وأدى إلى تدهور الحالة الإنسانية الحرجة بالفعل في هذه البلدان. ويشارك كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها التنفيذيين في تسجيل ونقل اللاجئين بعيدا عن المنطقة الحدودية على النحو المنصوص عليه في قانون اللاجئين الدولي.

٢٢ - وفي الكاميرون، أدى مرسوم رئاسي صادر في ١٨ شباط/فبراير إلى إطلاق سراح أعداد كبيرة من السجناء الكاميرونيين، بمن فيهم بعض الأفراد البارزين الذين كانوا قد أدينوا بتهم تتعلق بالفساد. واعتُقل في ٣١ آذار/مارس، في واقعة هي الأولى من نوعها، وزير يزاوول مهامه الوظيفية، على إثر اتهامه بتهم تتعلق بالاختلاس. وسُحب الأمر بإلقاء القبض عليه بعد ذلك بفترة وجيزة، وأفرج عنه في اليوم التالي.

٢٣ - وأعلنت جمهورية الكونغو أنها صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تم توقيع الصكوك المتعلقة بها في شباط/فبراير ٢٠١٤. وهذا البلد هو ثاني عضو من أعضاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا يصدق على الاتفاقية، بعد غابون التي قامت بذلك في عام ٢٠٠٨. وعملت جمهورية الكونغو أيضا على الدفع قدما بتنفيذ القانون المتعلق بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١١.

ثالثاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

ألف - دعم الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية

٢٤ - واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا تعاونه مع الجهات المعنية الرئيسية خلال الفترة قيد الاستعراض بهدف المساعدة على منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وواصل المكتب، تمثيلاً مع ولايته، رعاية الأنشطة المواضيعية في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

٢٥ - وواصل ممثلي الخاص إجراء مشاورات منتظمة مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ومع كبار المسؤولين في الجماعة الاقتصادية، وواصل المكتب عقد اجتماعات منتظمة على الصعيدين السياسي والتقني.

٢٦ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، شاركت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الإحاطة السنوية المقدمة من المكتب لأعضاء السلك الدبلوماسي في الغابون. وخلال تلك المناسبة، قدمت الجماعة الاقتصادية، للمرة الأولى، إحاطة للسفراء وممثلي المنظمات الدولية عن تعاون الجماعة الاقتصادية مع الاتحاد الأفريقي، خصوصاً فيما يتعلق بالانتقال من عملية السلام التي تضطلع بها بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٧ - وشارك المكتب في ثلاث حلقات عمل نظمتها الجماعة الاقتصادية عن النشاط الإجرامي والتعاون عبر الحدود في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. ومن النتائج الرئيسية لهذه الاجتماعات تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق التنمية والتكامل الإقليمي من جراء النشاط الإجرامي عبر الحدود. واعتمد أيضاً عدد من التدابير العملية لمواجهة التحديات ذات الصلة بالموضوع. وواصل المكتب أيضاً تعاونه المثمر مع الجماعة الاقتصادية رغبةً في تفعيل القرارات المتخذة أثناء مؤتمر قمة ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن التصدي لمسألة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا. ويسرّ المكتب أيضاً المشاركة الفعالة للجماعة الاقتصادية في هذه البعثات وكذلك في الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

٢٨ - وعقدت في ليرفيل مشاورات مع مسؤولين في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وكذلك مع غينيا الاستوائية بشأن موضوع زيادة التكامل الإقليمي بين الدول الست

الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون وجمهورية الكونغو). وبالنظر إلى التحديات التي صودفت في التنفيذ الفعال لنظام السفر بدون تأشيرة، الذي كان من المقرر في الأصل أن يبدأ العمل به اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بدأ المكتب ومسؤولون في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا مناقشات بشأن أنشطة مشتركة ترمي إلى تشجيع أعمال نظام السفر بدون تأشيرة المتوخى بطريقة سلسلة وسريعة (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

٢٩ - واضطلع ممثلي الخاص ببعثات إلى تشاد والكاميرون وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء تقييم مباشر للآثار الإنسانية والأمنية التي خلفتها الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على هذه البلدان المجاورة، وكذلك لتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣٠ - وشارك في البعثات الموفدة إلى الكاميرون وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية منسوقو الأمم المتحدة المقيمون وممثلون عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إضافة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية حقوق الإنسان في بعض الحالات. وأجرت الوفود مناقشات مع مسؤولين حكوميين وأعضاء السلك الدبلوماسي وفريق الأمم المتحدة القطري وأفراد من مجتمعات اللاجئين، من بين آخرين.

٣١ - وفي تشاد، تم تسجيل نحو ٩٢ ٠٠٠ لاجئ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأفيد بأن معدل سوء التغذية على امتداد الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى قد بلغ ٢٨ في المائة. وكان حوالي ٨٠ ٠٠٠ من رعايا تشاد المعادين إلى وطنهم من جمهورية أفريقيا الوسطى يعيشون في كنف أسر مُضيفة تعيش هي أصلاً في ظروف غير مستقرة.

٣٢ - وفي الكاميرون، سجّلت السلطات المحلية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ١٧٨ ٠٠٠ لاجئ، من بينهم ٨١ ٠٠٠ لاجئ منذ الأحداث التي وقعت في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع وصول ما بين ٤ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ لاجئ جديد أسبوعياً. وتشكل الأغلبية العظمى من هؤلاء اللاجئين من النساء والأطفال المحتاجين إلى مساعدة فورية منقذة للحياة. وتتسم مناطق اللاجئين في بلدتي غاروا - بولاي و بورتوا الحدوديتين في شرق الكاميرون برداءة مرافق الصرف الصحي ونقص مياه الشرب وارتفاع معدلات سوء التغذية واستمرار التهديد الذي تمثله الأمراض المستوطنة، بما فيها الكوليرا. وتواجه المؤسسات الصحية والتعليمية في هذه المناطق ضغوطاً

تفوق طاقتها. ولا تزال إعادة توطين السكان اللاجئين في البلدان المضيفة تطرح تحديات هائلة وتستدعي اهتماما عاجلا.

٣٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو، فإن غالبية اللاجئين البالغ تعدادهم في البلدين ٥٦ ٠٠٠ لاجئ و ١٦ ٠٠٠ لاجئ، على التوالي، الوافدين من جمهورية أفريقيا الوسطى، تعيش حاليا مع أسر مضيفة في مناطق فقيرة حيث فرض وصولهم ضغوطاً على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية المحدودة بالفعل.

٣٤ - وقد علم ممثلي الخاص من سلطات البلدان التي زارها ووكالات الأمم المتحدة التي لديها وجود فيها أنها تكابد الشدائد لمواجهة هذا العدد الكبير من اللاجئين. ومع أن تدخلاتها مَوَّلَت حتى الآن من موارد محدودة خارجة عن الميزانية وطارئة، فإن استمرار تدفق اللاجئين قد ألقى الضوء على الفجوة الآخذة في الاتساع بين قدراتها على الاستجابة والاحتياجات الإنسانية التي تشهد توسعا سريعا. واستجابة لتلك الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، أعدت الأمم المتحدة خطة استجابة مشتركة بين الوكالات بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تقديم المساعدة إلى الحكومات المعنية.

٣٥ - وشكَّلت أيضا الآثار الأمنية المترتبة على الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما احتمالات عبور الجماعات المسلحة الحدود إلى البلدان المجاورة ومساهمتها في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عوامل مُقلقة. ففي تشاد، لا تزال الحالة الأمنية على امتداد حدودها مع جمهورية أفريقيا الوسطى هشة ومتقلبة بسبب تزايد أنشطة الجماعات المسلحة الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بوجود ٢٥٢ طفلا من الأطفال الجنود في ائتلاف سيليكسا سابقاً في بلدة دوبا. وقد أعلنت حكومة تشاد عبر وزارة العدل فيها نيتها التوقيع على بروتوكول يقضي بإخلاء سبيل ٤٦ طفلا كانوا مرتبطين بائتلاف سيليكسا سابقاً في منطقة كورو - تورو وهم محتجزون حاليا في تشاد. وفي هذا الصدد، يجري التخطيط لوضع برامج مناسبة لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال الستة والأربعين بمجرد إخلاء سبيلهم من الاحتجاز. وأعربت حكومة تشاد أيضا عن قلقها إزاء الاشتباه في تدفق كميات كبيرة من الأسلحة إلى أراضيها قد تُستخدم لزراعة استقرار البلد والمنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا في المستقبل.

٣٦ - وفي الكاميرون، سُجِّل وقوع عدة هجمات مسلحة على مدن وقرى حدودية بالقرب من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُخشى أن يشكّل البعد القبلي للتراث داخل جمهورية أفريقيا الوسطى سببا لتحريض جماعات مسلحة خارجية مثل جماعة ”بوكو حرام“ المتمركزة في نيجيريا والمُشتبه أن يكون لها وجود في جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل في

ذلك البلد. وفي جمهورية الكونغو، لوحظ ارتفاع مفاجئ في أنشطة الجماعات الإجرامية المسلحة في منطقتي برازافيل وبوانت - نوار الحضريتين منذ اندلاع الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٧ - وقد شدّد المتحاورون مع ممثلي الخاص أيضا على الآثار الاقتصادية التي خلّفتها الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على البلدان المجاورة. ونظراً لانعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد تناقص بشكل ملحوظ نشاطها التجاري مع أقرب جيرانها كالكاميرون، ولا سيما على امتداد طريق المرور العابر بين دوالا وبانغي، بحيث قطع ذلك أحد منابع شريان الحياة الاقتصادية عن جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك عن مورديها من الكاميرون وميناء دوالا. وأدى هذا الوضع أيضا إلى تأخير الإمدادات وزيادة التكاليف المتعلقة بإيصال المعونة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

باء - الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٣٨ - دعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بصفته أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تنظيم الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة المعقود في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في نجامينا بتشاد. واعتمد وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة إعلان نجامينا الذي يعرب عن القلق الشديد إزاء الحالة المتدهورة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستعرض الخبراء الحالة العامة الجغرافية والسياسية والأمنية في وسط أفريقيا، وقِيموا المبادرات الجارية المتخذة للتصدي للمخاطر التي يشكلها الإرهاب وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة. وأعلنت الكاميرون أنها خامس بلد يصدق على اتفاقية كينشاسا التي تنظّم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لتتضم بذلك إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وغابون. ومن المقرر أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد أن تصدق عليها ست من الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة، وتشجّع بقية الدول الأعضاء على القيام بذلك. وأعربت الدول الأعضاء عن ترحيبها بمبادرة غينيا الاستوائية باستضافة الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين في مالابو في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

مكافحة الإرهاب

٣٩ - قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بتيسير زيارة قام بها وفد من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بغية تحديد مجالات التعاون مع حكومة غابون بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) عن مكافحة الإرهاب. وتناقش أعضاء المكتب الإقليمي والوفد مع السلطات الغابونية وحررائها بشأن التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالقرارين، لا سيما التشريعات اللازمة لتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب.

٤٠ - وقام المكتب الإقليمي، في شراكة مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وبالتعاون مع حكومة غابون، بتنظيم حلقة عمل في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في ليرفيل لدفع خريطة الطريق المتعلقة بوضع الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الإرهاب ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لفائدة منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وشارك في حلقة العمل مسؤولو التنسيق الوطنيون من الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وقد أقرروا المبادئ وحددوا الاحتياجات المتعلقة بالاستراتيجية المتكاملة، وبخاصة فيما يتعلق بآليات الشرطة والاستخبارات. ويُنتظر أن تتيح الاستراتيجية المتكاملة للدول المعنية أن تعزز مجموعة من المؤسسات بما يتوافق مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأن تتيح لها في الوقت نفسه أن تفي بالالتزامات ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٤) و ١٩٦٣ (٢٠١٠).

٤١ - ودعا مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بالتعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، إلى عقد ثاني حلقة عمل في سلسلة من حلقات العمل المقررة لبناء القدرات بعنوان "الجمارك والمهجرة ومراقبة الحدود والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في بوجومبورا ببوروندي. وأحرز المشاركون تقدماً في وضع خريطة طريق لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

حقوق الإنسان وبناء السلام

٤٢ - إلخاقاً بقرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي يهدف إلى حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح ويحث على احترام حقوقهم واستقلالهم المهني، اشترك مكتب

الأمم المتحدة الإقليمية في وسط أفريقيا والمكتب الإقليمي لوسط أفريقيا التابع لمفوضية حقوق الإنسان في تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات للصحفيين في المنطقة دون الإقليمية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في دوالا بالكاميرون. وقدمت حلقة العمل، التي افتتحها وزير الاتصالات الكاميروني، تدريباً بشأن الأخلاقيات والمعايير الصحفية. واعتمد المشاركون "إعلان بشأن وسائل الإعلام والسلام وحقوق الإنسان في وسط أفريقيا" وأنشأوا منتدى دون إقليمي لتيسير دور وسائل الإعلام في تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء السلام. ويواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمية في وسط أفريقيا ومفوضية حقوق الإنسان تقديم الدعم لتنفيذ هذه الأنشطة.

٤٣ - وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، التقى ممثلي الخاص برئيس الاتحاد الأفريقي لكرة القدم في ياوندي، بهدف تنشيط اتخاذ الإجراءات المشتركة بما يتوافق مع إطار التعاون الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ومناقشة سبل تعزيز الشراكة بينهما في إطار استخدام كرة القدم كوسيلة لتعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.

أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر المرتكبة قبالة سواحل دول خليج غينيا

٤٤ - في ٣١ كانون الثاني/يناير، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في الدورة العادية الثانية والعشرين التي عُقدت في أديس أبابا، الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، وإلحاقاً بالقرارات المتخذة في مؤتمر قمة ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمية في وسط أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بتقديم دعم فعال للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والاتحاد الأفريقي، وحكومة الكاميرون، من أجل عقد الاجتماع الأول للفريق العامل الأقاليمي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل في ياوندي. وخلال الاجتماع، وضع الخبراء خطة عمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وخريطة طريق للفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لأغراض تشغيل مركز التنسيق الأقاليمي، وحُدِّدَ حزيران/يونيه ٢٠١٥ تاريخاً لتوفير القدرات التشغيلية الأولية ووضع استراتيجيتي الاتصال وتعبئة الموارد. وسيُعقد الاجتماع الثاني للفريق العامل الأقاليمي في الفترة من ١٠ إلى ١٥ أيار/مايو في ياوندي لوضع الصيغة النهائية لهاتين الوثيقتين بغية اعتمادهما في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وما زال المكتب الإقليمي يشارك في مجموعة خبراء غير رسمية، هي مجموعة البلدان الثمانية زائداً أصدقاء خليج غينيا التي تساعد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في جهودها الرامية إلى التصدي لمسألة انعدام الأمن البحري.

رابعاً - جيش الرب للمقاومة

ألف - الحالة الراهنة

٤٥ - يُعتَقَد أن جيش الرب للمقاومة انقسم حالياً إلى عدة جماعات كثيرة التنقل تعمل بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتنخرط هذه الجماعات أساساً في أنشطة خطيرة لتضمن بقاءها، تنطوي على الاعتداء على المدنيين والقتل والنهب والاختطاف. ولم ترد أي تقارير عن ارتكابها عمليات قتل جماعية متعمدة وانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان في الآونة الأخيرة. ووفقاً لما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أُبلغ بوقوع ٦٥ هجوماً يُفترض أن جيش الرب للمقاومة ارتكبها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤ في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أسفرت عن اختطاف ٩٣ شخصاً ومقتل شخصين. وانخفض عدد الوفيات المبلغ عنها انخفاضاً كبيراً مقارنة بالربعين الأولين من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، في حين انخفض عدد عمليات الاختطاف، وإن كان لا يزال مرتفعاً، مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٣.

٤٦ - وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً أن عدد الأشخاص المشردين في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان انخفض من ٤٤٨ ٣٢٦ شخصاً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٩٢٧ ١٥٩ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. ويعزى الانخفاض إلى حد كبير إلى زيادة عدد العائدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفضل استتباب الأمن في أعقاب العمليات التي أجرتها فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي ضد قواعد جيش الرب للمقاومة في ممتزه غارامبا الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في إطار مبادرة التعاون الإقليمية بقيادة أفريقية للقضاء على جيش الرب للمقاومة. ونتيجة لذلك، أصبحت المجتمعات المحلية المحيطة بالممتزه تتمتع بمستوى أمني لم يسبق توافره منذ أوائل عام ٢٠٠٨، حيث لم يبلغ إلا عن تسعة اعتداءات في الأشهر الستة الماضية، وفقاً لما أفاد به شركاء في الميدان. وبوجه عام، تستضيف جمهورية أفريقيا الوسطى ٢١ ٠٠٠ من المشردين داخلياً و ٣ ٢٢٥ لاجئاً، وتستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٥٤ ١١٣ من المشردين داخلياً و ٦ ٥٧٤ لاجئاً، وتستضيف جنوب السودان ٩٧٤ ١٥ لاجئاً في المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة.

٤٧ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، في الوقت الذي تركز فيه الاهتمام الدولي إلى حد كبير على العنف الطائفي في اتجاه أكثر نحو الغرب، ظلت قوات الجيش الرب للمقاومة

تستهدف المجتمعات المحلية في الجزء الشرقي من البلد. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٤، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٤ هجوماً شنه جيش الرب للمقاومة، و ٤٥ عملية اختطاف حدث معظمها في مقاطعة مبومو العليا، مما يمثل اتجاهًا تصاعدياً ملحوظاً في نشاط جيش الرب للمقاومة. وأُبلغ أيضاً عن تزايد هجمات جيش الرب للمقاومة في مقاطعتي مبومو وكوتو العليا. وإضافة إلى ذلك، وردت إفادات بمزاعم متعددة عن استمرار جيش الرب للمقاومة في تجنيد الأطفال وربطهم به في مقاطعات مبومو ومبومو العليا وكوتو العليا. غير أنه لم يتسن إثبات الادعاءات بالأدلة بسبب انعدام الأمن وصعوبة الوصول إلى تلك المناطق.

٤٨ - ويُعتَقَد أن كبار قادة جيش الرب للمقاومة مقيمون في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، ويستغلون حالة عدم الاستقرار الداخلي في البلد للتكثف من جديد. وتوجد أيضاً شكوك باحتمال تواطؤ بعض المقاتلين السابقين في ائتلاف سيليكا وبعض قادة المجتمع المحلي مع جيش الرب للمقاومة، وباحتمال تزويدهم للجماعة بمعلومات عن عمليات فرقة العمل الإقليمية وإمداداتها، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة.

٤٩ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوقوع ٤١ هجوماً يفترض قيام جيش الرب للمقاومة بها، أدت إلى مصرع شخصين وخطف ٤٨ شخصا خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. وقد تراجع عدد هجمات جيش الرب للمقاومة بنسبة ٢١ في المائة مقارنة بالربع الذي سبقه، فانخفضت الوفيات المرتبطة بها بنسبة ٨٦ في المائة وحالات الخطف المرتبطة بها بنسبة ٥٢ في المائة. وعموماً، فقد انخفضت الاعتداءات وعمليات القتل والخطف انخفاضاً كبيراً خلال الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك في شدتها وحدتها. بيد أن زيادات حادة في نشاط جيش الرب للمقاومة في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٤، تعكس نقل نشاطه إلى الغرب من مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى إلى بلدي نيانغارا بانغادي. وفي الأشهر من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس وحدها، خطف عناصر من جيش الرب للمقاومة عشرة أطفال ٧ منهم في أويلي الشمالية و ٣ في أويلي السفلى في المقاطعة الشرقية. وكان عمر أصغرهم سناً ٤ سنوات في حين بلغ عمر أكبرهم ١٧ سنة.

٥٠ - وفي جنوب السودان، لم يُبلِّغ عن أي حوادث لجيش الرب للمقاومة خلال الفترة قيد الاستعراض. وعلى الرغم من ورود تقارير عن نشاط لجيش الرب للمقاومة في جنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فقد أفادت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأن آخر أخطر هجوم لهذا الجيش لا يزال يعتبر الهجوم الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٥١ - وفي حين أن التعاون فيما بين البلدان المشاركة في مبادرة التعاون الإقليمي للاتحاد الأفريقي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة والدعم العسكري من الولايات المتحدة الأمريكية قد أتاحا لفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي توسيع عملياتها، فإن عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان يقوّض التقدم المحرز حتى الآن. وبخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن عدم وجود قوات للأمن الوطني، وانتفاء القدرة على تبادل المعلومات الاستخبارية، فضلا عن تزايد النزاعات القبلية وتنامي روح العداء ضد جنود القوة الإقليمية الأجنبي، تشكّل تحديات أمام عمليات مكافحة جيش الرب للمقاومة. كما أن نقل وحدات أوغندية وسودانية جنوبية تابعة لفرقة العمل الإقليمية إلى خارج منطقة عمليات جيش الرب للمقاومة قد أوجد ثغرات أمنية محتملة في ولاية غرب الاستوائية التي يمكن أن يستغلها ذلك الجيش. وتشكل ميليشيا جنجويد المسلحة والرعاة، الذين يجوبون المنطقة من جنوب دارفور إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، مصدرا آخر من مصادر اضطراب حبل الأمن حيث تشتبك هذه الجماعات أحيانا مع فرقة العمل الإقليمية، كما يُشبهه في أنهما تقدم معلومات إلى جيش الرب للمقاومة عن تحركات جنود فرقة العمل المذكورة.

٥٢ - وتشير حكومة السودان إلى أن لا وجود لعناصر جيش الرب للمقاومة في جيب كافيّا كينغي المتنازع عليه والواقع على الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان. إلا أن مصادر موثوقة تشير إلى أن قائد جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني وكبار قادة جيشه، قد عادوا مؤخرا لالتماس الملاذ الآمن في المناطق التي يسيطر عليها السودان من ذلك الجيب.

باء - التنسيق وتعبئة الموارد

٥٣ - في ١٢ شباط/فبراير في كمبالا، عقد الوفد المشترك بين مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بقيادة المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة، السيد فرانسيسكو ماديرا، اجتماعا مع وزير الدفاع الأوغندي. وأكد الوزير من جديد الالتزام السياسي القوي لبلده بمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، واقترح استعراض التقدم الذي أحرزته خلال الاجتماع المقبل لآلية التنسيق المشتركة، وتعهّد بنقل جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من جنوب السودان إلى حيث كانوا في فرقة العمل الإقليمية فور استقرار الحالة في ذلك البلد.

٥٤ - واشترك ممثليّ الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة في رئاسة الاجتماع النصف السنوي لجهات التنسيق المعنية بجيش الرب للمقاومة يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير في عنيتي، بأوغندا. وحضر ممثلون عن مؤسسات أربع من

البلدان المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، ومنظمات غير حكومية وجهات مانحة. وأحاط المشاركون علماً بالإنجازات الجماعية في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة لمواجهة تهديد وتأثير أنشطة جيش الرب للمقاومة. وواصل مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي كفالة الوفاء بالتزام حكومات البلدان المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة بالاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة وبمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. وعلى الجبهة العسكرية، واصلت فرقة العمل الإقليمية ممارسة ضغط عسكري على جيش الرب للمقاومة. أما فيما يتعلق بالبعد المدني، فقد اضطلعت كيانات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية بمبادرات عديدة ترمي إلى تعزيز حماية المدنيين، وحماية الطفل، وتقديم المساعدة الإنسانية؛ وتوسيع أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن؛ ودعم بناء السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية. وأمعن المشاركون التفكير أيضاً في العديد من مسائل التنمية الطويلة الأجل تحضيراً لحلقة العمل التشاورية المقبلة للاتحاد الأفريقي من أجل تحديد سبل الدفع إلى الأمام بعملية تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وستعتمد حلقة العمل على تقييم أولي أجراه البنك الدولي.

٥٥ - وخلال الاجتماع، يَسَّرَ مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا وَضَعَ مجموعة من التوصيات الرامية إلى دفع عجلة التقدم في المجالات الاستراتيجية الخمسة للاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة. وقد حَسَّنَ المكتب المذكور أيضاً التنسيق بين جميع الكيانات المعنية، ووضعت، في هذا السياق، توصيات من أجل مواصلة تحسين تبادل المعلومات فيما بين كيانات الأمم المتحدة العالمية والقطرية والمواضيعية، وبين كيانات الأمم المتحدة والكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، وفيما بين الأطراف الأمنية الفاعلة، مثل فرقة العمل الإقليمية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والبلدان المساهمة بقوات.

٥٦ - وحضر ممثلي الخاص الاجتماع الوزاري الرابع لآلية التنسيق المشتركة المنبثقة عن مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة المنعقد في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ في أديس أبابا. وجددت البلدان المشاركة الأربع التزامها بعمليات فرقة العمل الإقليمية، حيث تعهد جنوب السودان وأوغندا بإعادة القوات التي كانت قد سُحبت حتى

ذلك الحين من فرقة العمل الإقليمية حالما تسمح بذلك الحالة السياسية في جنوب السودان. وأيدت البلدان إعادة الهيكلة المقترحة في مقر فرقة العمل الإقليمية، والدعوة من جديد إلى عقد اجتماعات فصلية لآلية التنسيق المشتركة، من أجل إعادة تنشيط مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وطلبت إلى الاتحاد الأفريقي إيفاد بعثة تقييم تقني إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل صياغة سبل التنسيق بين فرقة العمل الإقليمية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكرر ممثلي الخاص التأكيد على توصية مجلس الأمن، الواردة في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/PRST/2012/28)، بعقد اجتماع رفيع المستوى للدول المتضررة من جيش الرب للمقاومة من أجل زيادة تعزيز التعاون السياسي، وهو ما أيدته آلية التنسيق المشتركة.

٥٧ - ويواصل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تقديم دعم بالغ الأهمية لتفعيل مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. ففي آذار/مارس، صرف الاتحاد الأوروبي مبلغ ١,٩ مليون يورو لدعم فرقة العمل الإقليمية ومكتب المبعوث الخاص المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة، في حين أن الولايات المتحدة زادت من دعمها إلى قوة المهام، بتزويدها بطائرات عسكرية متخصصة وأفراد متخصصين لتيسير الإسراع بنقل القوات. إلا أن الكثير من المشاريع المدرجة في خطة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة لا يزال يعاني من ضعف الموارد.

جيم - تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة

١ - تفعيل مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة وتنفيذها تنفيذا تاما

٥٨ - لا تزال العمليات التي تقوم بها فرقة العمل الإقليمية تساعد على الكفاح ضد جيش الرب للمقاومة، على الرغم من أن الانتكاسات التي حدثت مؤخرا تهدد بتقويض التفعيل التام لمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة. فمن أصل عدد القوات التي تعهدت بتقديمها البلدان المشاركة في تلك المبادرة إلى فرقة العمل الإقليمية والبالغ ٥٠٣٠ فردا، لم تساهم تلك البلدان بسوى ٣٣٨٠ فردا، في حين لا يبلغ القوام الثابت الحالي للوحدات سوى ٢١٤٧ فردا، نظرا إلى النقل المؤقت للوحدات الأوغندية والسودانية الجنوبية، الذي أجرته حكومة كل من البلدين لمواجهة الأزمة الداخلية في جنوب السودان. ولا تزال وحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية نشطة رغم نقص تجهيزها، وفي الوقت الذي لم ينشر فيه سوى ٦٠ فردا من أفرادها الذين تم التعهد بتوفيرهم والبالغ عددهم ١٥٠ فردا من أفراد الوحدات (٥٥ في أوغو بجمهورية

أفريقيا الوسطى، و ٥ في يامبو بجنوب السودان). وفي غضون ذلك، واصلت قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم للعمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٩ - وعلى الرغم من توفر الاتصالات حاليا بين مقر فرقة العمل الإقليمية ومقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، فإن التفعيل الكامل لمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة يتوقف على تعبئة الموارد والمعدات اللازمة لإقامة اتصالات موثوقة بين مقر فرقة العمل الإقليمية والقطاعات الثلاثة المعنية. ولا بد أيضا من توفير الموارد اللازمة لزيادة الدعم المقدم إلى عمل مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة وإلى معالجة الثغرات اللوجستية القائمة.

٢ - تدعيم الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين

٦٠ - تشارك بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) توفير تدريب مستمر لضباط فرقة العمل الإقليمية بشأن حماية الطفل ومنع العنف الجنسي والجسدي، وقد دعمت تبادل الدروس المستفادة عبر الحدود بشأن حماية الروابط الحكومية وإعادة دمجها وتعزيزها في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وفي هذا الصدد، عُقدت، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في كمبالا، بأوغندا، حلقة عمل نظمتها إحدى المنظمات غير الحكومية لبحث الممارسة الحالية والتحديات والأولويات في مجال الحماية وإعادة الإدماج في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٦١ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدى تزايد نشاط جيش الرب للمقاومة في مقاطعتي مبومو وكوتو العليا الخاضعتين لقوات ائتلاف سيليك، حيث لا يوجد إلا عدد محدود من العاملين في المجال الإنساني، إلى ترك المجتمعات المحلية في المقاطعتين المذكورتين معرضة بشكل متزايد لخطر هجمات جيش الرب للمقاومة. ومع ذلك، واصلت اليونيسيف مبادراتها ذات الصلة بالحماية عن طريق تقديم المساعدة، من خلال المنظمات غير الحكومية التابعة لها في الميدان، لتعزيز القدرة على التحمل في المجتمعات المحلية المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وشملت تلك التدخلات الرعاية المؤقتة وأنشطة البحث عن أفراد الأسرة ولم تشمل الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم، فضلا عن تعزيز أنشطة تنمية الطفولة المبكرة، وبرامج التدريب المهني، ودعم الأنشطة المدرة للدخل. وقامت الوكالة أيضا، عن طريق شركائها، بتجديد برنامجها المتعلق بإعادة الإدماج وتقديم الدعم النفسي

للأطفال وغيرهم من ضحايا هجمات جيش الرب للمقاومة في البلد. وقامت وزارة خارجية الولايات المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة لها، بتمويل شبكات الاتصالات من أجل تعزيز الحماية المجتمعية.

٦٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شملت الجهود التي بذلتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إنشاء قواعد عمليات متنقلة بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق المعرضة للخطر، وإنشاء قواعد عمليات متنقلة في ناميبيا، وإجراء دوريات لطمأنة السكان المدنيين، وبناء جسور على طول الطريق الواصل بين دونغو وفرادجي، وتدريب المنسقين التابعين لشبكات الإنذار المحلية، ووضع خطة حماية للمجتمعات المحلية. وفي إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع شركة فوداكوم الكونغو (Vodacom Congo)، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، باتت أبراج الهواتف الخلوية جاهزة للعمل الآن في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وتدير حاليا المنظمات غير الحكومية في الميدان لجان حماية في ثماني قرى معرضة للخطر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣ - التوسع في الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها حاليا في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن لتشمل جميع المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة

٦٣ - تتواصل الجهود الجماعية التي تبذلها القوات العسكرية الإقليمية المناهضة لجيش الرب للمقاومة، والمستشارون العسكريون التابعون للولايات المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء المحليون، لتشجيع عمليات الانشقاق عن جيش الرب للمقاومة. وتفيد التقارير بأن ٣٧ من أفراد جيش الرب للمقاومة، الذين كانوا قد انخرطوا في صفوفه لمدة ستة أشهر أو أكثر، قد انشقوا عنه منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بمن فيهم ١١ مقاتلا أوغنديا من مقاتلي جيش الرب للمقاومة. وتشمل هذه الأرقام ١٩ من مقاتلي جيش الرب للمقاومة الذين انشقوا في زيمبو، جمهورية أفريقيا الوسطى، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهي أكبر عملية انشقاق عن جيش الرب للمقاومة منذ عام ٢٠٠٨.

٦٤ - وشملت الجهود التي بذلتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية توعية المجتمعات المحلية، وتنظيم حلقات عمل في دونغو، ونيانغارا، وفرادجي، لإنشاء نقاط تجمع آمنة. ووجهت البعثة وشركاؤها رسائل على يافطات تطير بها طائرات، وبثت رسائل مسجلة بالفيديو، لتشجيع على الانشقاق عن جيش الرب

للمقاومة، مع مواصلة المشاركة في زيارات تبادل بين الجهات الفاعلة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٦٥ - وقام المستشارون العسكريون التابعون للولايات المتحدة بتوسيع نطاق جهودهم الرامية إلى تشجيع الانشقاقات مستخدمين المنشورات الإعلامية التي تُلقى من الطائرات، والبت الإذاعي، وبت الرسائل بمكبرات الصوت من الطائرات، وإنشاء مراكز آمنة لاستقبال المنشقين. وألقي من الطائرات أكثر من مليون منشور إعلامي لتشجيع الانشقاقات في ١٧ موقعا في أنحاء مختلفة من البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٦٦ - وواصلت اليونيسيف العمل مع فرقة العمل الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لدعم عودة الأطفال وإعادة إدماجهم في جميع أنحاء المنطقة. وتخطط إحدى المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، بالتعاون مع اليونيسيف والسلطات المحلية في جنوب السودان، لعقد اجتماع يضم القادة المحليين من أجل تحديد الاحتياجات، وتبين الثغرات، ووضع نهج مشتركة لإعادة إدماج العائدين، فضلا عن عقد الاجتماع السنوي لفرقة العمل الإقليمية التابعة للمجتمع المدني. وستجتمع فرقة العمل قادة وممثلي المجتمعات المحلية المتضررة من جيش الرب للمقاومة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ومن المقرر عقد كلا الاجتماعين في أيار/مايو ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف الدعم لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المتضررين من جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك الأطفال المخطوفون سابقا.

٤ - التشجيع على تنسيق الاستجابة في مجالي العمل الإنساني وحماية الطفل في جميع المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة

٦٧ - ما زالت الحالة الإنسانية غير مستقرة في العديد من البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة. فلا وجود للمنظمات غير الحكومية سوى في بعض المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وذلك بسبب صعوبة الوصول إليها، وفي الوقت نفسه فإنها تواصل خروجها التدريجي من المناطق الواقعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لم تعد تحتاج إلى تدخل طارئ على الرغم من استمرار الاحتياجات الإنسانية فيها. ورغم هذه التحديات، فإن العديد من الجهات الفاعلة ما زالت تعمل هناك بنشاط.

٦٨ - وأعدت اليونيسيف والجهات الشريكة موادا تدريبية، ونظمت دورات تدريبية لأكثر من ٣٠٠ من ضباط فرقة العمل الإقليمية حول حماية الأطفال ومنع العنف الجنسي، وقام هؤلاء بدورهم بتدريب مرؤوسيههم. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، وثقت اليونيسيف ضرورة

توفير الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين من جيش الرب للمقاومة في مناطق جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي تعمل حالياً على نشر موظفين لشؤون حماية الأطفال في ذلك البلد. وتواصل اليونيسيف، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ومع بعثات الأمم المتحدة، رصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وتقديم الدعم لخدمات الرعاية المؤقتة والبحث عن أفراد الأسرة ولم شمل الأطفال الفارين من جيش الرب للمقاومة.

٥ - تقديم الدعم إلى الحكومات المتضررة من جيش الرب للمقاومة في مجالات بناء السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية لتمكينها من بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضيها

٦٩ - أدمجت مبادرات التنمية لشمال أوغندا في خطة التنمية الوطنية في أوغندا. وفي الوقت نفسه، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المؤسسات الوطنية الأوغندية المشورة التقنية بشأن مجموعة من المجالات ذات الصلة بجيش الرب للمقاومة تشمل وضع مشروع إطار وطني لسياسات العدالة الانتقالية وقواعد الإجراءات والإثبات من أجل تيسير مقاضاة الأشخاص المتورطين في جرائم خطيرة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء النزاع المرتبط بعمليات جيش الرب للمقاومة. وتقدم المفوضية أيضاً الدعم للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، بوصفها جزءاً من فرقة العمل القطرية لأوغندا المعنية بالرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، من أجل الاضطلاع بولايتها المتعلقة بالحماية عن طريق توثيق الجرائم الخطيرة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال النزاع المرتبط بجيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا.

٧٠ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عقد اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بجيش الرب للمقاومة. ولقد عيّنت السلطات الانتقالية الجديدة منسقين للمسائل المتعلقة بجيش الرب للمقاومة على الصعيدين الاستراتيجي والعملي، والتزمت بالمشاركة في اجتماعات فرقة العمل المشتركة التابعة للبعثة. وشجعت البعثة أيضاً السلطات الانتقالية الجديدة على إعادة النظر في مسألة وضع استراتيجية وطنية جديدة بشأن جيش الرب للمقاومة، وعرضت أن تقدم دعمها التقني في هذا الصدد.

٧١ - وقدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم لطائفة من الأنشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تيسير بسط سلطة الدولة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وموّلت البعثة تشييد محكمة الصلح في دونغو

ويسرت إيفاد ثلاثة قضاة للعمل فيها. وقدمت المساعدة إلى المحكمة العسكرية لعقد جلسات للمحاكم المتنقلة ويسرت جهود تحسين الظروف السائدة في السجون. وجرى تقديم الدعم لإعادة فتح مراكز الشرطة، بما في ذلك المركز الفرعي في دوروما الذي بات جاهزا للعمل خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وعلى إثر نجاح جهود الدعوة التي اضطلعت بها البعثة لنشر أفراد شرطة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، أُتيح للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تركز على العمليات العسكرية لمكافحة جيش الرب للمقاومة. ونُظمت أيضا حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة السلطات المحلية في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٧٢ - أعرب مجددا عن تقديري للدول والمؤسسات في وسط أفريقيا للدور الهام والقيّم الذي تضطلع به لمعالجة الأزمة المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. ولقد أظهرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، التزاما ثابتا بإيجاد حل للأزمة من أجل تعزيز السلام وتوطيد الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٧٣ - وأثني على الجهود التي تبذلها الحكومات في المنطقة دون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والشركاء الآخرون، بهدف التصدي لآثار الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، أدعو المجتمع الدولي إلى المسارعة إلى تقديم الدعم المالي اللازم لخطة الاستجابة الإقليمية المشتركة بين الوكالات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى بهدف مساعدة الحكومات المعنية على معالجة احتياجاتها الإنسانية المتزايدة.

٧٤ - ويساورني قلق عميق إزاء آثار القتال الدائر بين الجيش النيجيري وجماعة بوكو حرام الذي أدى الآن إلى تشريد عشرات الآلاف من اللاجئين والعائدين النيجيريين إلى شمال الكاميرون وتشاد. ويساورني القلق كذلك إزاء أنشطة جماعة بوكو حرام في بعض الدول في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك أعمال الخطف والتفجيرات المميتة. وإنني أرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز التعاون على مراقبة الحدود، وأشجع البلدان المعنية في وسط أفريقيا على العمل بالتعاون مع نيجيريا من أجل المسارعة إلى وضع حد لأنشطة العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة والمتطرفة التي لا تزال تهدد السلام والاستقرار الإقليميين. وأرحب أيضا بالتزام الحكومات في المنطقة بالسير قدما بموجب خريطة الطريق الرامية إلى وضع

الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الإرهاب والحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا دعم هذه الجهود بالتعاون مع الكيانات المعنية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.

٧٥ - وتكبدت اقتصادات الدول في منطقة وسط أفريقيا خسائر مالية هائلة ناجمة عن القرصنة وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا. وإنني أثني على التقدم الكبير والهام الذي أحرز لتعزيز الإدارة البحرية المستدامة في غرب ووسط أفريقيا، وأرحب بالقرار الذي اتخذته الدورة العادية الثانية والعشرين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي واعتمدت بموجبه رسمياً الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠. وأرحب أيضاً باعتماد خارطة الطريق وخطة العمل لإنشاء وتشغيل مركز التنسيق الأقاليمي، وأدعو الدول والمنظمات دون الإقليمية في خليج غينيا إلى مواصلة جهودها لتنفيذ قرارات قمة ياوندي. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا تقديم المساعدة إلى المنطقة وحشد الدعم من أجل تحقيق هذا الهدف.

٧٦ - وأرحب بمبادرات رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الرامية إلى معالجة مسألة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية. ويظل القلق يساورني بسبب الصلات القائمة بين الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية والجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بما فيها جيش الرب للمقاومة. ولذا فإن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا سيواصل تقديم الدعم للمنطقة دون الإقليمية من أجل تحديد نُهج تعاونية لمعالجة هذه المسألة.

٧٧ - وإذا أُحيطُ علماً بمخاوف الدول حيال حرية حركة الأشخاص والبضائع، فإنني أشجع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على مواصلة العمل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا من أجل تحقيق هدف زيادة الاندماج السياسي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا بوصفه وسيلة تحفز تعزيز التنمية الإقليمية.

٧٨ - وأرحب بالتقدم المتواصل المحرز على صعيد مواجهة التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، وأقدر التعاون المثمر القائم في هذا المجال بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن المساهمات التي قدمتها البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة. وأود أن أنوه بصورة خاصة بالدعم الحاسم الذي تقدمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٧٩ - وإلى أن يتم نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا

الوسطى في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ فإنني أحث على تعزيز التنسيق بين بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، أرحب بقرار الاجتماع الوزاري الرابع لآلية التنسيق المشتركة الذي طلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنشر بعثة للتقييم التقني لتحديد طرائق التنسيق بين القوتين التابعتين للاتحاد الأفريقي وأن تعقد مؤتمر قمة للبلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٨٠ - وعلى الرغم من التراجع المستمر لنشاط جيش الرب للمقاومة على وجه الإجمال، ما زال جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا خطيرا، مع بقاء قيادته العليا على حالها وامتلاكه القدرة على زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان يقوض بشدة التقدم المحرز حتى الآن. وإنني أدعو البلدان المشاركة في مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة إلى الوفاء بتعهداتها بتقديم قوات إلى فرقة العمل الإقليمية.

٨١ - وأود التأكيد مجدداً أن الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة لمواجهة الخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته توفر نهجا شاملا للتصدي لمجموعة متنوعة من الاحتياجات الملحة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي للأنشطة المذكورة في خطة التنفيذ التي اعتمدها مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونظرا للوجود المحدود للعاملين في المجال الإنساني في الكثير من المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة فإنني أوجه الانتباه بشكل خاص إلى ضرورة أن تدعم الجهات المانحة أنشطة الإنعاش المبكر من أجل توفير سبل كسب العيش الأساسية والخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية المتضررة في تلك المناطق.

٨٢ - وأود أن أعرب مجدداً عن تقديري لحكومات بلدان وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، لتعاونهم المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وأشكر مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، والمكاتب الإقليمية، والأفرقة القطرية والكيانات الأخرى المعنية، لدعمهم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وتعاونهم معه. وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، السيد أبو موسى، وموظفي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.